

عرضُ الضعيفِ ضعيف

كتاب الخنّ واللحم نموذجًا

مقدمة:

سأعطي مثالاً محددًا، وهو كتاب: "الإيضاح في علوم الحديث" لمصطفى الخنّ وبديع اللحم، دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، عام 2000م، والطبعة الخامسة عام 2004م (367 صفحة)، ولا فرق بينهما (طبعتان معادة لا تنقيح فيها ولا زيادة).

لا أعلم كيف اقتسم المؤلفان إعداد الكتاب. هل أعدّه اللحم وقرأه الخنّ؟ وهل كانت قراءة الخنّ قراءة دقيقة؟ كان من المناسب ذكر ذلك في مقدّمة الكتاب. فالكتاب فيه تلبيس وتدليس، مع أن موضوع الكتاب هو التلبيس والتدليس!

مصطفى الخنّ:

(1923-2008م).

دمشقي من حيّ الميدان.

حصل على الدكتوراه من الأزهر عام 1971م.

درّس في جامعة دمشق، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وفي فرع جامعة أم درمان بدمشق بمجمع الشيخ أحمد كفتارو، وفي مجمع الفتح الإسلامي. وله عدد من الكتب المؤلفة والمحققة والدراسية.

بديع اللّحام:

(+1959م).

دمشقي من حي الميدان.

من تلاميذ الشيخ مصطفى الخن.

حاصل على الدكتوراه من الأزهر في علوم الحديث.

أستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

وكان عميدًا للكلية في الفترة (2009-2013م).

مزايا الكتاب:

أحدث من كتب أخرى سبقته، ككتاب نور الدين عتر، وكتاب أديب الصالح. ورقه أفضل، وهو مجلد، وغيره غلاف عادي، وحجمه مناسب، وحرفه أوضح، ومراعاة الهمزات والمسافات بين الكلمات فيه أفضل نسبيًا من غيره.

من المآخذ على الكتاب:

كتب الحديث متشابهة في تعريفاتها وأمثلتها وغير ذلك!

الكتاب ليس مقسمًا إلى أبواب وفصول (قارنْ كتاب نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث).

من مواضع الضعف في الكتاب، وربما في غيره أيضًا، أن **أنواع الحديث الضعيف** قد سردها المؤلفان في 13 نوعًا في قائمة واحدة، على مستوى واحد! ولعل المنهج الأفضل هو تبويب هذه الأنواع في زمر، للتسهيل على القارئ.

هذه هي أنواع الحديث الضعيف في الكتاب المذكور:

1-الحديث المرسل.

2-الحديث المنقطع.

- 3-الحديث المُعضل.
- 4-الحديث المُعلّق.
- 5-الحديث المدلّس.
- 6-الحديث المُرسَل الخفيّ.
- 7-الحديث الشاذّ.
- 8-الحديث المُنكر.
- 9-الحديث المُضطرب.
- 10- الحديث المعلول.
- 11- الحديث الموضوع.
- 12- الحديث المُدرج.
- 13- الحديث المقلوب.

تعليق:

الأربعة الأولى يمكن وضعها في زمرة واحدة باعتبار علاقتها بسقوط راو أو أكثر.

فالمرسل: ما رفعه التابعي إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) من غير ذكر الواسطة (الصحابي)، أي: ما سقط منه الصحابي.

والمُنْقَطِع: ما سقط منه راو واحد.

والمُعْضَل: ما سقط منه راويان.

والمُعْلَق: ما سقط منه راو واحد من أول سنده.

فأنت تلاحظ أن هناك جامعاً مشتركاً بين هذه الأنواع الأربعة، ومن ثم يمكن أن تنتظم معاً في زمرة واحدة متجانسة، باعتبار ما سقط في السند من راو أو أكثر.

ويمكن تصنيف الأنواع الستة اللاحقة في زمرة أخرى مختلفة باعتبار آخر: صفة الرواة الضعفاء.

فالمُدَلَّس: من عُرِف راويه بالتدليس.

والمُرْسَل الخفيّ: أن يروي عمّن عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه. وكان يحسن أن يذكر المؤلف سبب تأخير ذكره بوضوح، فلماذا لم يُذكر مع الحديث المُرسَل، أو عقبه مباشرة؟

والشاذّ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

والمُنْكَر: مخالفة الضعيف للثقة.

والمضطرب: رواة مختلفون متساوون لا يمكن الترجيح بينهم.

والمعلّل: ظاهره السلامة، وفيه علّة خفيّة قاذحة.

هذه زمرة ثانية.

أما الحديث الموضوع فكان من المستحسن تأخير ذكره، ووضعه في زمرة مستقلة، لأنه يوصف بأنه حديث وليس بحديث، وهو شرّ أنواع الحديث! بقي المدرج والمقلوب يمكن إدراجهما في زمرة واحدة، باعتبار ما فيهما من تغيير.

المدرج: فيه زيادة ليست منه.

المقلوب: فيه تغيير في السند والمتن، بتبديل أو تقديم أو تأخير.

وإذا قسمنا أنواع الضعيف إلى زمر كان من المناسب أن يقدّم المؤلف بمقدمة لأنواع الضعيف، قبل الشروع فيها مباشرة.

مأخذ أخرى على الكتاب:

- تعجبت من موافقة المؤلفين على قول من قال بأن السنة قاضية على

الكتاب! أعوذ بالله من هذا الكلام!

- تتوّع علوم الحديث والحديث المتواتر: ليت المؤلف فصل الحديث

المتواتر، وجعله برقم مستقل.

- علوم متن الحديث، أظنه عنواناً متكلفاً، كما ذكرت في مقال سابق، ولعلّه كان بغرض الردّ على المستشرقين بأن علماء الحديث يهتمون بالمتن، ولا يقتصر اهتمامهم على السند!
- وكان من المناسب أن يضاف إلى علوم متن الحديث: علم علل الحديث، ولو ورد ذكر ذلك في نطاق الكلام عن الحديث المعلّ. إذ يمكن ذكر العنوان والإحالة على الحديث المعلّ.
- اللطائف الإسنادية: هذا عنوان غير علمي، ولعل المؤلفين وجدا صعوبة في اختيار عنوان علمي مناسب! ولم يبينوا وجه اختيار هذا العنوان! فأين هذه اللطائف في المعنعن، والمؤنّن، والمُسلسل، والعالي، والنازل؟
- غموض في مبحث التحمل والأداء، وهو غموض يكاد يلفّ جميع كتب الحديث، كما أشرت في مقال سابق.
- كان من المستحسن أن يقارن المؤلفان بين (المقطوع) و(المُنقطع)، من حيث اللغة والاصطلاح والحجّية.
- المزيد في متّصل الأسانيد: مبحث غامض يحتاج إلى مزيد من الشرح والتوضيح. وهذا عنوان كتاب للخطيب البغدادي، كان المستحسن ألا يكون عنوان مبحث في الكتاب، وكان من الممكن أن يكون عنوان المبحث: الزيادة في السند المتصل، أو ما أشبه ذلك.

أخطاء لغوية في الكتاب غير لائقة:

- ص 34: الإسماع، والصواب: الاسماع.
- ص 34: الإعتناء، والصواب: الاعتناء.
- ص 34: الإجتهد، والصواب: الاجتهاد.
- ص 50: بين هذه الوقائع قاسماً مشتركاً، والصواب: قاسم مشترك.
- ص 51: 310 حديثاً، والصواب: حديث، أو أحاديث.
- ص 60: وإن كان اتفاق الأمة حاصل، والصواب: حاصلًا.
- ص 61: 200 حديثاً، والصواب: حديث.
- ص 71: أحد صفات، والصواب: إحدى.
- ص 77: أن يكون للحديث الحسن طرقاً، والصواب: طرق.
- ص 82: لكونه مروى، والصواب: مروياً.
- ص 88: الإصطلاح، والصواب: الاصطلاح، بلا همزة. همزة وصل، لا همزة قطع.
- ص 99: كَلِّمًا خَفَّتْ درجة الضعف كَلِّمًا كانت، والصواب: حذف (كَلِّمًا) الثانية.
- ص 107: إطلاعه، والصواب: اطلّعه، بلا همزة. همزة وصل.
- ص 124: مساويء، والصواب: مساويء.

- ص 126: كلا الحالتين، والصواب: كلتا.
- ص 150: فهو إذا غير صالح، والصواب: إذاً.
- ص 176: سلك مسلكاً آخرًا، والصواب: آخرَ.
- ص 176: الإفراد، والصواب: الانفراد، همزة وصل.
- ص 205: وهم الغلاة القائلين، والصواب: القائلون.
- ص 213: اللآليء، والصواب: اللآليء.
- ص 238: هو الذي يكون عدد الرواة ... راويان، والصواب: راويين.

- ص 244: وهو ينبيء على اطلاع بالغ، والصواب: ينبيء عن.
- ص 275: إحدى أوصافه، والصواب: أحد.
- ص 276: إحدى أوصافه، والصواب: أحد.
- ص 280: الإعتبار، والصواب: الاعتبار. همزة وصل.
- ص 295: يخطيء، والصواب: يخطئ.
- وغيرها.

أخطاء مطبعية:

- ص 33: تاريخ وفاة الدارقطني 385هـ وليس 583هـ.

هذا والله أعلم.

رفيق يونس المصري

الإثنين 15 حزيران 2015